١٩/١١/١٩٩٢). وقال ابو رحمة، ان دافعه ينبع من الحرص على التغلّب على الصعوبات الكبيرة والمعاناة الثقيلة التي يعاني منها سكان غزة البالغ عددهم مئتي ألف نسمة بسبب غياب المجلس البلدي، وانعدام الخدمات العامة والمشاريع والميزانيات (القدس العربي، **مصدر سبق ذكره**، ٢٦/١٠/١٩٩٢). غير ا ن مواقف بعض القوى الفلسطينية جمّد خطوة ابو رحمة في حينه، فقد طالبت «حماس» بعدد من المقاعد مساوٍ ما سيعطى لـ «فتح» في المجلس من أصل ١٧ مقعداً. ودعت جميع الفصائل والقوى الفلسطينية الى «افشال سياسة العدو في تعيين اعضاء للمجالس البلدية؛ وادانة أي طرف فلسطيني يوافق على ذلك» (**القدس العربي**، ٢٣ و٢٤/١١/١٩٩٢؛ **والحياة**، ٢/١٢/١٩٩٢). كذلك واجهت دعوة ابو رحمة، في حينها، معارضة قوية من جانب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي خطّ أنصارها على جدران بعض البيوت في غزة شعارات تحذيرية، حملت تهديدات لكل مَنْ يقبل التعيين في المجلس البلدي (**الحياة**، ٢٤/١١/١٩٩٢). امّا أوساط الوفد الفلسطيني الى مفاوضات السلام فقد انتقدت الخطوة. وقال بعض أعضاء الوفد أنه من السابق لأوانه الدخول في مشاريع من هذا النوع (**المصدر نفسه**). وفي مواجهة هذه الحملة المعارضة طوى ابو رحمة الحديث وتمّ تجميد التحرك في هذا الاتجاه.

ومع تجدد الاحاديث عن المجلس البلدي، أكدت اوساط فلسطينية في غزة ان فكرة تشكيل مجلس بلدي باتت حقيقة واقعة؛ وان غالبية ممثلي الفصائل الفلسطينية في المدينة متفقة على الفكرة، وان الخلافات السابقة تلاشت، ولم يبق سوى الاتفاق على توزيع المقاعد. وتوقّعت المصادر ان يصار الى حل هذه المسألة وتجاوز عقدتها. كما أشارت الى تزايد تأييد القيادة الفلسطينية لجهود تشكيل مجلس بلدي، وان اعضاء الوفد المفاوض لم يعودوا يعارضون هذه الخطوة (القدس العربي، **مصدر سبق ذكره**، ٢٦/١٠/١٩٩٢). الّا ان التلفزة الاسرائيلية التي أعلنت عن التوصل الى اتفاق على تشكيل مجلس بلدي يضم ممثلين عن الفصائل الفلسطينية بما فيها «فتح» و«حماس» وحزب الشعب، عادت ونفت بلسان د. محمود الزهار، المقرب من «حماس» وجود اتفاق كهذا. وأكد عدم علمه بما يتعلق بتوزيع مقاعد المجلس أو ذكر لأسماء اعضائه. كما نفى ناطق باسم حزب الشعب، استناداً الى التلفزة الاسرائيلية اشتراك أي من أعضائه في تشكيل المجلس (**المصدر نفسه**).

فوز ساحق

على صعيد آخر، أُجريت في جامعة بيرزيت الانتخابات لمجلس الطلبة في ١٣/١١/١٩٩٢، وأسفرت عن فوز فصائل م.ت.ف. بمقاعد المجلس وعددها تسعة، والاستئثار بـ ٦٦ بالمئة من أصوات الناخبين (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٩١٦، ٢٩/١١/١٩٩٢).

وكان تنافس على مقاعد المجلس ثلاث كتل هي «التحالف الوطني» وضمّت الشبيبة الطلابية (فتح) وجبهة العمل الطلابية (الجبهة الشعبية) والوحدة الوطنية (الجبهة الديمقراطية)؛ و«الكتلة الاسلامية» (حماس) وكتلة «الجماعة الاسلامية» (الجهاد الاسلامي). وجاءت النتائج كما يلي: ابراهيم خريشة (سكرتيراً عاماً) وحصل على ١٣٦٨ صوتاً؛ خالد عليان (اللجنة الثقافية) ١٣٣٢ صوتاً؛ احمد حمارشة (اللجنة الفنية) ١٣٤٧ صوتاً؛ رأفت سعدالله (اللجنة المالية) ١٣٢٨ صوتاً؛ ايمان الحموري (لجنة العمل التعاوني) ١٣٢٤ صوتاً؛ غادة الوحيدي (اللجنة الاجتماعية) ١٣٤٣ صوتاً؛ ياسر شلبي (لجنة الكافتيريا) ١٣٣٩ صوتاً؛ خليل العانيني (لجنة التخصصات) ١٣٤٢ صوتاً؛ فهمي الزعارير (اللجنة الرياضية)، وحصل على ١٣٤١ صوتاً (**القدس العربي**، ١٤ ـ ١٥/١٠/١٩٩٢). أمّا مرشحو «الكتلة الاسلامية» فقد حصلوا على الاصوات التالية: فخري صباح ٦٧٠ صوتاً؛ عبدالحميد مناصرة ٦٩٨؛ أديب زيادة ٧١٣؛ احمد سعيد ٦٨٧؛ جودت خليل ٧٠٢؛ اسامة حماد ٧٢٤؛ عدنان ابو دية ٧١٠؛ حسين السلك ٦٦٩؛ زياد قاسم ٧٠١. كما حصل مرشحو «الجماعة الاسلامية» على النتائج التالية: محمد عبدالمجيد الكواملة ٤٧ صوتاً؛ حسين عبدالله بدر ٤٧؛